



أفضل الممارسات في إدارة المياه: زيارة دراسية إلى السنغال

لمسؤولين من دولة فلسطين

٢١-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

داكار، السنغال

موجز أعده الرئيس

لقد نُظمت زيارة دراسية عن أفضل الممارسات في إدارة المياه إلى السنغال من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بالتعاون مع وزارة الخارجية وشؤون الجالية السنغالية بالخارج ووزارة المياه والصرف الصحي السنغاليتين، ومنظمة استثمار نهر السنغال. وكانت هذه الزيارة الدراسية التي استغرقت خمسة أيام مبادرة من الحكومة السنغالية، بصفتها رئيسة اللجنة، لتمكين المتخصصين في شؤون المياه ومن يُعنى بمسألة الموارد المائية من موظفي وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية من الاستفادة مباشرة من خبرة السنغال في مجال إدارة المياه. وهيأت الحكومة المضيئة منصة لتبادل أفضل الممارسات الدولية في المجال إسهما منها في برنامج اللجنة الرامي إلى بناء قدرات موظفي الحكومة الفلسطينية، وذلك انسجاما مع الدور الهام الذي تضطلع به الحكومة في إطار هيكل إقليمي لإدارة المياه، ومنظمة استثمار نهر السنغال، وخبرتها في مجال معالجة موضوع المياه والسلام والأمن في إطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وكانت الزيارة الدراسية فرصة قُدمت خلالها للمشاركين لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لمنظمة استثمار نهر السنغال، وعن أهم إنجازات المنظمة والتحديات التي تعترضها، ولاسيما التحديات البيئية، كما نُظمت للمشاركين زيارة إلى المفوضية السامية للمنظمة في داكار. وتناولت العروض أيضا مختلف الهياكل المجتمعية التي تستعملها منظمة استثمار نهر السنغال لتنظيم المجتمعات المحلية المشاطئة للنهر في البلدان المجاورة. وبعد انتهاء الحلقة الدراسية في داكار، انتقل المشاركون في زيارة ميدانية إلى شمال السنغال زاروا خلالها سد دياما ومحمية دجودج الوطنية للطيور، كما نُظمت لهم اجتماعات مع ممثلي منظمة استثمار نهر السنغال في مكاتبها الفرعية بسان لويس للطلاع على ممارسات مسك المحفوظات والتوثيق وتطوير واستغلال أراضي ووديان دلتا نهر السنغال للتعرف على أفضل الممارسات في مناطق الري. وكانت الحصاة الختامية في داكار، وأعرب خلالها المشاركون الفلسطينيون عن انطباعاتهم، كما نوقش فيها مستقبل التعاون التقني بين البلدين في مجال إدارة المياه.

في البداية، قدم السيد مامادو دياي، المفوض السامي لمنظمة استثمار نهر السنغال، عرضا عن المنظمة التي تأسست عام ١٩٧٢ من كل من السنغال ومالي وموريتانيا، ثم انضمت إليها غينيا في وقت

لاحق، لثغنى باحتياجات السكان على طول النهر من الموارد المائية، وهي تدير حاليا برنامجا واسعا من مشاريع البنية التحتية وسدود توليد الطاقة الكهرومائية، مبينا أن المنظمة ينبغي أن تكون نموذجاً ملهما للفلسطينيين، لأنها تقوم على مفهوم تقاسم الموارد بين المستفيدين وليس بين الكيانات الإدارية. وتكلم السيد **يوسوفا كامارا**، منسق وحدة الرصد الوطنية لمنظمة استثمار نهر السنغال، ووزارة المياه والصرف الصحي، وأقام مقارنة بين الوضع في نهر السنغال وحالة فلسطين من منظور المناخ والوضع الجيوسياسي. وتكلم السيد **سونار نغوم**، نائب وكيل وزارة الخارجية وشؤون الجالية السنغالية بالخارج، فوضع الزيارة في سياق الولاية المنوطة باللجنة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأشاد السيد **صفوت ابريغيث**، سفير فلسطين لدى السنغال، بالبلد المضيف على مواقفه الثابتة منذ استقلاله تجاه قضية فلسطين والكفاح الفلسطيني من أجل نيل الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف. وسلط المتكلم الضوء على دور فلسطين باعتبارها من البلدان الرائدة في معالجة الاحتياجات والتحديات المتعلقة بالموارد المائية، من حيث نوعية المياه الصالحة للشرب وكميتها والبنيات التحتية القائمة ومعالجة المياه المستعملة.

وقدم ممثلو منظمة استثمار نهر السنغال، وفيهم مستشارون قانونيون، عروضاً عن الولاية المنوطة بمنظمتهم، وعن إطارها القانوني وآلياتها الإدارية والمؤسسية الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي للمجتمعات المحلية المشاطئة، وإلى الحد من ضعف النظم الإيكولوجية في البلدان الأربعة وتحسين نموها الاقتصادي. وإضافة إلى إنشاء الشركات المتخصصة في إدارة مختلف مشاريع البنية التحتية (مثل شركة 'سوجيد' SOGED لإدارة سد دياما) تحت رعاية المفوضية السامية، قدم الخبراء السنغاليون عروضاً عن الخلايا المقامة في كل بلد في وزارات المياه من أجل التنسيق بين الدوائر والأجهزة التقنية الوطنية ومنظمة استثمار نهر السنغال. وعلاوة على ذلك، قدم السيد **أمادو ديالو**، منسق مكتب تخطيط وتنسيق ومتابعة البرامج في وزارة المياه والصرف الصحي، خريطة الطريق المتعلقة بوضع وتنفيذ برامج المنظمة في مجالات حسن التدبير والإدارة المتكاملة للموارد المائية وتوفير مياه الشرب والصرف الصحي وتدبير مياه الأمطار، وبين كيف أن المنظمة وضعت سياستها المتعددة القطاعات تمشياً مع الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة الذي يرمي إلى "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة".

وسلط الخبراء الضوء أيضاً على النهج التشاركي المتبع لإشراك مختلف الجهات الفاعلة والمستفيدين من نهر السنغال، في إطار مشروع واسع النطاق للإدارة المتكاملة للموارد المائية والإنمائية لما فيه مصلحة المستفيدين في حوض نهر السنغال. وأطلعت السيدة **إمي كيبى ماني**، الخبيرة في الشؤون الجنسانية والمشاركة العامة في المنظمة، الزوار الفلسطينيين على مختلف مراحل مشروع مشترك بين البلدان الأربعة بقيمة ٢٤٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة، حيث يُتبع في المشروع نهج متعدد القطاعات لتحقيق التكامل الإقليمي بين أعضاء المنظمة وتحسين ظروف المعيشة هناك، ويشمل المشروع تقديم الدعم المؤسسي للمنظمة ووكالاتها، وللإدارة المستدامة للأراضي والنباتات المائية في دلتا نهر السنغال، من بين قطاعات أخرى. ومن بين آليات التنسيق الرئيسية التي يُراد منها ضمان مشاركة المستفيدين من سكان المجتمعات المحلية المشاطئة لجان التنسيق المحلية، وجمعيات مستخدمي المياه، وتعاونيات لجان المستخدمين. وتتيح هذه الآليات تحسين المعلومات وتنفيذ المشاريع بفعالية، مع إشراك جميع عناصر المجتمعات المحلية.

واشتملت الحلقة الدراسية أيضاً على مناقشات تناولت القيود والتحديات التي تطرحها إدارة نهر السنغال، فضلاً عن المشاريع النموذجية التي وضعتها المنظمة الإقليمية، بما في ذلك الهياكل المذكورة أعلاه، بغية التصدي للمشاكل البيئية. وتحدث السيد **أمادو أمين ندياي**، خبير البيئة والتنمية المستدامة،

عن تدهور الأراضي الذي يؤدي إلى تملُّح التربة في مناطق النشاط الزراعي الكثيف، والتحات والصنفرة التي تتسبب في عرقلة المحاور المائية، وتدهور ضفاف النهر، الأمر الذي يعرض القرى للخطر ويفضي إلى انتشار النباتات المائية، مثل التيفا، ويلحق أضراراً بالنظام البيولوجي. وفيما يتعلق بحفظ البيئة والتنوع البيولوجي، سلطت منظمة استثمار نهر السنغال الضوء على الحاجة إلى مراقبة أثر المشاريع الهيكلية الرئيسية المقامة لإدارة المياه (السدود، المناطق المروية) فضلاً عن تدريب وتوعية السكان المحليين على الاستخدام المستدام للموارد، ولا سيما في المناطق المنعزلة من المنتزهات والمحميات الطبيعية. وكانت زيارة محمية دجودج الطبيعية للطير فرصة للاطلاع على واحدة من أفضل الممارسات في حفظ الموائل الطبيعية في إطار مشروع واسع النطاق في إدارة المياه. وبينت العروض التي قُدمت في الموقع للمشاركين الفلسطينيين كيف يمكن لهيكل إقليمي مثل منظمة استثمار نهر السنغال أن يتصدى بطريقة منسقة للتحديات البيئية العالمية، بما في ذلك الاختفاء التدريجي لأعداد كبيرة من الأحياء البرية، وتحات الشواطئ، وإزالة الغابات بطريقة فوضوية، وارتفاع النمو السكاني، والتغيرات التي تشهدها الأنشطة الاقتصادية.

إن الخبرة التي اكتسبتها السنغال في إدارة نهر السنغال أسهمت في جعل البلد طرفاً فاعلاً على الصعيد العالمي في قطاع المياه، كما أوضح السفير عبد الله بارو، نائب الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة. فقد اعتبرت السنغال مسألة المياه والسلام والأمن من أولوياتها الرئيسية خلال عضويتها الثالثة في مجلس الأمن في فترة ٢٠١٦-٢٠١٧، مع التركيز على الجانب الوقائي في سياق النزاعات المتصلة بالمياه. وأشار السفير بارو إلى الجلسة التي عقدها مجلس الأمن بصيغة "آريا" في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، برئاسة الرئيس ماكي سال، باعتبارها خطوة استراتيجية لعرض رؤية السنغال وسبر مواقف الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الخمس الدائمة العضوية. وقد كانت تلك فرصة للسنغال للدعوة إلى التعاون والعمل المشترك فيما بين الدول ذات الأحواض المائية المشتركة باعتبار ذلك تديراً وقائياً، وإلى النظر إلى منظمة استثمار نهر السنغال باعتبارها نموذجاً ناجحاً في سياق "سباق [الدول] الحتمي للسيطرة على المياه، التي لم تعد مجرد مورد طبيعي، بل صارت مادة رديفة لتحد جيوا استراتيجي وأمني".

وكانت الزيارة التي دامت خمسة أيام فرصة للمسؤولين الفلسطينيين، من وزارات المياه والزراعة والبيئة والشؤون الخارجية والمغتربين، لكي يتحدثوا عن خبراتهم ويقارنوا التحديات التي أبرزها خبراء منظمة استثمار نهر السنغال بتلك الموجودة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأكد المشاركون أن المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة إنما هي مسألة سياسية وليست مسألة إدارة. فإسرائيل تسيطر سيطرة كاملة على الموارد المائية في الأرض الفلسطينية المحتلة ويجب الحصول على موافقتها لجميع مشاريع استغلال المياه. وقد أطلقت الحكومة الفلسطينية في السنوات الأخيرة العديد من المبادرات، وفتحت شركات مع القطاع الخاص، غير أن شركات الاستثمار لا تزال تواجه صعوبات إدارية من السلطة القائمة بالاحتلال. ونتيجة لذلك، يعاني الفلسطينيون من نقص حاد في المياه. وبالإضافة إلى الاستحواذ على مياه الأرض الفلسطينية المحتلة والسيطرة عليها، تقوم إسرائيل بمعالجة جميع المياه المستعملة القادمة من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، ثم تبيعها للحكومة الفلسطينية بأسعار باهظة.

وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، طورت الدولة الفلسطينية خبرة غير مسبوقة في مجال إدارة المياه وتقنيات الري، وي تجد طرقاً ناجحة في التغلب على ما يضعه في وجهها الاحتلال الإسرائيلي من عراقيل بيروقراطية التي لا نهاية لها. واعتبر المشاركون الفلسطينيون الزيارة الدراسية نقطة انطلاق لإقامة الشركات بين دولة فلسطين والسنغال. وكانت الجولات التي زار خلالها المشاركون

المفوضية السامية لمنظمة استثمار نهر السنغال ومكاتبها الإقليمية، بالإضافة إلى مختلف العروض التي قدمها ممثلو الجانب السنغالي، فرصة اطلع من خلالها المشاركون على تقنيات التوثيق ومسك المحفوظات، إضافة إلى أساليب التخطيط والتنسيق التي تستحق المزيد من البحث والدراسة، خاصة وأن التوثيق أداة لإثبات الحصة الواجبة لفلسطين في الموارد المائية.

وسيكون من المفيد أيضا تعميق التباحث بشأن تقنيات الري، بالنظر إلى الدور الذي تؤديه الزراعة في الحياة اليومية للفلسطينيين، والمكانة التي تحتلها الأرض في الهوية الفلسطينية والنضال السياسي الفلسطيني. وأعرب الممثلون الفلسطينيون أيضا عن تقديرهم لما يطابق رأيهم في العمل بنهج الدولتين في الحفاظ على المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي. وعلى الرغم من أن الضفة الغربية وغزة أصغر مساحة من السنغال، فإن لدى فلسطين أيضا محميات طبيعية ذات أهمية بالنسبة إلى هجرة الطيور، ولذلك فإن بإمكان فلسطين أن تستفيد من خبرة السنغال في استراتيجيات إدارة محمية دجودج الوطنية للطيور، بينما تستطيع فلسطين أن تقدم خبرتها في تقنيات دراسات المسح المتعلقة بالحيوانات والنباتات البرية.

وسلط السفير ابريغيث الضوء في ملاحظاته الختامية على تطور العلاقات الثنائية في السنوات الأخيرة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الأمر الذي مكن من إظهار دولة فلسطين في موقف أكثر إيجابية، بدلا من بقائها مجرد ضحية للاحتلال الإسرائيلي. وأعرب السيد ديالو عن تشجيعه للجنة وللوفد الفلسطيني على مواصلة العمل في مجالي التعاون وإدارة المياه عبر الحدود. ويلزم مواصلة بناء القدرات بغض النظر عن الحالة التي توجد فيها العمليات السياسية والفرص المتاحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

* * *

ملاحظة: هذا الموجز محاولة لتقديم صورة عامة عن فعاليات الحلقة الدراسية. وستصدر شعبة حقوق الفلسطينيين في الوقت المناسب تقريرا مفصلا يشمل المسائل المحددة التي جرى تناولها خلال المناقشات التحوارية.